

كلمة الدكتور/ طارق كامل  
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات  
نيابة عن السيد رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف  
أمام  
المؤتمر التأسيسي لمبادرة مجتمع معرفة الأفروآسيوي  
11 يناير 2009

السيد الأستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق  
السادة الوزراء والسفراء،  
الوفود والضيوف الكرام،  
السيدات والسادة،

اسمحوا لي في بداية حديثي أن أرحب بكم جميعا وبضيوفنا خاصة في ارض الكنانة وأن أبدى خالص امتناني لهذه المشاركة الافرواسيوية ومع تقديري لمنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية والمجمع العربي للإدارة والمعرفة ومؤسسة طلال أبو غزالة على جهودهم الصادقة لانعقاد هذا المؤتمر.

كما يطيب لي أن أشير إلى أن لقائنا اليوم إنما هو فكرة مستوحاه من القمة الأفريقية التي أقيمت فعالياتها بمدينة شرم الشيخ فى شهر يونيو الماضى تحت رئاسة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك التي دعت إلى تنمية التعاون الافرواسيوي فى شتى المجالات.

ولا يفوتني ونحن نتحدث عن التعاون الافرواسيوي أن نؤكد تضامننا الكامل مع أهل غزة حيث إننا نجتمع اليوم وإخواننا في غزة يتعرضون لحرب غير متكافئة، لا تفرق بين مدنيين ومقاتلين، أو نساء ورجال وأطفال ... وإن مصر التي تتشرف بأنها قدمت الآلاف من الشهداء لا تقبل باستمرار العدوان الإسرائيلي على أهل غزة، وتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن نتائجه. كما إننا ندعو أن تتحمل كافة الأطراف الدولية مسؤولياتها تجاه وقف العدوان الإسرائيلي الغاشم ومنح الشعب الفلسطيني حقه فى تنمية أرضه والعيش فى سلام بالمنطقة.

السيدات والسادة،

لقد قدمت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إسهامات بارزة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في القارتين الأفريقية والآسيوية على مدار السنوات الماضية، الأمر الذي جعل من هذا القطاع ركيزة أساسية في كافة جهود التنمية، حيث يظل الاقتصاد العالمي في الأعوام القادمة بمرحلة انتقالية صوب اقتصاد المعرفة، وهو ما يمثل امتدادًا طبيعيًا لمجتمع المعلومات.

ويصبح جلياً أمامنا جميعاً أن نمو اقتصاد المعرفة أمراً بالغ الأهمية مما يدفعنا جميعاً كحكومات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لإتاحة الفرصة في أن تبدأ دورة اقتصادية جديدة فعالة وقوية تنمر فيها الاستثمارات عن تحقيق مستويات من الكفاءة والفعالية في كافة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### السيدات والسادة،

لقد شهد الاقتصاد الوطني في مصر طفرات كبيرة في مسيرة الإصلاح والتحديث في السنوات الماضية بهدف إرساء أسس اقتصاد السوق الذي يتسم بالفاعلية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية، والذي يمهد بدوره في تنمية اقتصاد المعرفة، فقمنا بوضع الأطر التنظيمية والتشريعية اللازمة لتحقيق هذا الغرض بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار. وجاءت النتائج مبشرة، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي في العام الماضي إلى حوالي 7%، كما تخطى معدل النمو في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 20%. وأدت الإصلاحات إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 12 مليار دولار أمريكي في العام الماضي، مع تنامي معدل الصادرات ليزيد عن ثلاثين بالمائة سنوياً في السنوات القليلة الماضية.

ورغم إدراكنا إن عام 2009 سوف يشهد انخفاضات ملحوظة في معدلات النمو والاستثمارات بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية إلا أننا لازلنا متفائلين بمستقبل الاقتصاد المصري في السنوات القادمة.

وفي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تسعى مصر لرفع الكثافة التلفونية للتليفون المحمول من 50% في عام 2008 إلى حوالي 70% وذلك بزيادة عدد المشتركين من 40 مليون إلى 56 مليون بنهاية عام 2011. كما أن هناك أكثر من 11 مليون ونصف مستخدم للإنترنت في مصر تتزايد معدلات نموهم نسبة 25% سنوياً ويعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر نموذجاً يحتذى به على صعيد تحرير الخدمات وإعادة الهيكلة. فضلاً عن دوره في الإسراع بوتيرة الإصلاحات في قطاعات أخرى عديدة مثل تطور خدمات والتعهد وخدمات الحكومة الالكترونية. وهكذا مضى القطاع قدماً بمعدلات نمو متزايدة وصلت إلى 20% مهياً المناخ لاستثمارات تزيد قيمتها في هذا القطاع على 8 مليار دولار أمريكي على مدار السنوات الأربع الماضية. وساهم هذا القطاع أيضاً بما يوازي 30 مليار جنيه لخزانة الدولة خلال الفترة 2005 – 2008. ولعل من أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع في السنوات القادمة هو الحفاظ على معدلات النمو وجذب الاستثمارات رغم الأزمة العالمية حيث أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لازل حتى الآن من أقل القطاعات التي تأثرت بهذه الأزمة.

لقد طورت تكنولوجيا المعلومات من طريقة إدارتنا للأعمال، وأدركت مصر أهمية التكيف مع هذه التطورات، فوضعت الخطط لتطوير قدراتنا في تنفيذ الأعمال بنظام التعهيد بهدف زيادة حجم الصادرات للخدمات التكنولوجية وجذب الشركات الوطنية والإقليمية والدولية لإقامة مراكز تكنولوجية لها في القرية الذكية بمصر، وهو ما أهّل مصر لاحتلال مركزاً متقدماً في قائمة الدول الرائدة في تقديم خدمات التعهيد في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. فقد حصلت مصر مؤخراً في أكتوبر 2008 على المركز الأول في خدمات التعهيد من الجمعية البريطانية للتعهيد وذلك بسبب تمتع مصر بعدة مزايا لعل من أبرزها الموقع الجغرافي المتميز والدعم الحكومي القوي لدور القطاع الخاص والبيئة الاقتصادية المستقرة والبنية الأساسية المتطورة والمناطق التكنولوجية المتطورة مثل القرية الذكية والتكلفة المعقولة للأجور والقدرات اللغوية والفنية المتميزة للكوادر البشرية مع نمو حجم السوق المحلي وكلها عوامل ساعدت على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية والآسيوية خاصة من الهند في الفترة الماضية واحسب إن كثير من المزايا التنافسية تتوافر في الدول الشقيقة وتوهلنا لهذه الصناعة الواعدة.

### الضيوف الكرام

إننا في مصر العربية الأفريقية نعتز بوقوع جزء عزيز من أراضيها في القارة الآسيوية كما نعتز أيضاً بمبادرة التضامن الأفروآسيوي التي أطلقت من مصر عام 1958، كما نثق ثقة كاملة في القدرات الإبداعية والابتكارية للنموذج الآسيوي في تكنولوجيا المعلومات من ناحية وفي رحابة آفاق التعاون مع إفريقيا بكل ما تتمتع به من موارد بشرية نفيسة وموقع استراتيجي متميز من ناحية أخرى. ولا يقتصر التعاون المثمر في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تحقيق المنافع الاقتصادية لكننا القارتين فحسب، بل سيقدم أيضاً نماذج جديدة للتنمية الاجتماعية من شأنها أن تعود بالنفع على شعوب القارتين.

وإيماننا منا بأهمية استمرار التعاون الأفروآسيوي، فإننا نقدم الدعم المستمر لمجلس وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابع للاتحاد الإفريقي بوصفه المنتدى الأعلى للسياسات في القارة والذي يعمل على استمرار جهود التنمية في القارة السمراء. كما شجعنا من جانبنا برنامج تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابع لمبادرة نيباد NEPAD (اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا) وشجعنا قمة توصيل إفريقيا Connect Africa في رواندا، بالإضافة إلى 11 مشروع إفريقي متميز ضمن خطة العمل الإقليمية الإفريقية لاقتصاد المعرفة (ARAPKE)، وذلك كله لدعم أجندة عمل القارة الإفريقية في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بالإنفاذ والبنية التحتية وبناء القدرات في القارة وهي جهود لازالت في حاجة إلى المزيد والمزيد لتلبية الاحتياجات المتنامية لهذه القارة السمراء في خدمات تكنولوجيا المعلومات حيث بدأت أفريقيا بالفعل في تسجيل معدلات كبيرة للزيادة في الخدمات التكنولوجية تخطت 15%.

أما القارة الآسيوية فكانت - وما تزال - مصدر إلهام لنا في حقبة اقتصاد المعرفة. وهو ما استلزم دراسة الإنجازات التي حققتها كل من اليابان والصين والهند وسنغافورة وكوريا وغيرها من البلدان في تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. بل إننا نفخر بإبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع الدول الآسيوية، جنباً إلى جنب مع بعض شركات القطاع الخاص في هذه الدول.

وأود هنا الإشادة بالجهود التي يبذلها أبناء القارتين لإطلاق منتديات حوار وتعاون اقتصادي بين شعوبنا في مختلف المجالات، وهو ما يتجسد في منتدى التعاون الصين-إفريقيا ومنتدى تعاون الهند-إفريقيا، فضلاً عن الزيارات الثنائية المستمرة بين القادة بما يبشر بأفاق تعاون جديدة مبتكرة للتعاون لما في مصلحة شعوب القارتين.

#### السيدات والسادة،

إن اقتصاد المعرفة ليس مجرد مفهوماً نظرياً فحسب، بل إنه يستند إلى عدد من المحاور العملية التي ينبغي أن تضعها المبادرة الأفروآسيوية في الاعتبار. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض القضايا الملحة التي تعكس أهميتها رؤيتنا للتعاون المشترك في هذا الصدد.

فيما يتعلق بالتعليم، فإننا ننظر إلى أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على اعتبار أنها "أحد العوامل الرئيسية للارتقاء بالتعليم"، وذلك في مراحل التعليم المختلفة وأيضاً فيما يعرف بالتعلم مدى الحياة (Life-long learning) حيث بات استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم أمراً ضرورياً إذا أردنا بناء اقتصاد قائم على المعرفة. وأحسب أن الدول الأفروآسيوية لديها القدرة على الاستفادة من الخبرات المحلية والإقليمية المتاحة لضمان تحقيق النجاح في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بتهيئة البيئة الملائمة للإبداع، فلقد بات من الواضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد غيرت وجه البنية التقنية والاقتصادية اللازمة للإبداع. وأصبحت حكوماتنا وشركاتنا بحاجة إلى تطوير العلاقة الفعالة بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من جهة والإبداع وحماية الملكية الفكرية من جهة أخرى. وأحسب هنا أيضاً ان الطاقات الكامنة في الدول الأفروآسيوية قادرة على تحقيق الطفرات المطلوبة في هذا الموضوع الهام.

#### السيدات والسادة،

وتشكل قضية تأمين الفضاء الإلكتروني Cyber Security والإنترنت ركيزة هامة من ركائز مجتمع المعرفة. وفي هذا الخصوص، ينبغي أن يتناول أي حوار عالمي

حول تأمين الانترنت طبيعة مجتمعاتنا وخصوصياتها، مما يساعدنا على مواجهة مبعث القلق المتزايدة، ويجرى الآن حوارا عالميا من خلال مجموعة الخبراء رفيعة المستوى التي كونها الاتحاد الدولي للاتصالات لتناول هذه القضية. ويهمنى إن أدعو المبادرة الأفرو آسيوية إلى مناقشة تحديات تأمين الفضاء الالكتروني والانترنت من حيث الإجراءات التشريعية المقترحة عالميا، والهيكل التنظيمية المطلوبة وبناء القدرات البشرية والتكنولوجية العابرة للقارات. فالتحديات التي تواجه الانترنت هي تهديدات تواجه صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ككل، حيث أن عالمنا مفتوح الحدود، ولذا فعلينا أن نوحّد جهودنا لمعالجة هذه القضية الحيوية التي تمس استمرارية ونمو مجتمع المعلومات والمعرفة.

ولا يفوتني في هذا الإطار التأكيد على ضرورة حماية الأطفال على شبكة الإنترنت وهو حق يجب أن نصونه لأولادنا على الشبكة الدولية مثلما نحرص على حمايتهم خارج العالم الافتراضي. ويلزم هنا العمل على إشراك جميع الأطراف التي يمكن أن تسهم في دعم هذا الهدف النبيل كمؤسسات التعليم والإعلام وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وذلك كله بالتعاون مع الحكومات المعنية بالمنطقة.

وعلى جانب آخر، فإن ضعف إتاحة المحتوى الالكتروني بلغاتنا الأم في عالمنا الأفرو آسيوية يعنى إفراغ مجتمع المعرفة من مضمونه، كما انه يمثل تهديداً لجهود التنمية الثقافية للشباب ومن ثم، فإن إتاحة محتوانا الفكري على شبكة الإنترنت لشبابنا في عالمنا الافرواسيوي إنما هو أساس أصيل من أسس مجتمع المعرفة الذي ننشده مع اعتزازنا الكامل بانفتاح شبابنا على العالم الخارجي وعلى ثقافات الآخرين فإن ضعف إتاحة المحتوى الالكتروني الذي يعكس ثقافتنا إنما يهدد الهوية الثقافية والاجتماعية لمجتمعاتنا الأفروآسيوية.

### السيدات والسادة

يظهر جلياً من الإحصاءات العالمية أهمية زيادة معدلات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات لاسيما أن المليار مستخدم الجدد للانترنت على المستوى العالمي في السنوات القليلة يرتكزون أساسا في عشر دول منها الهند والصين وجنوب إفريقيا ومصر وغيرها حيث تشكل المنطقة الأفروآسيوية أعلى معدلات للنمو في النفاذ الالكتروني خاصة وأن القارتين الأفريقية والآسيوية تتمتعان بكوادر بشرية مميزة من حيث الكم والكيف ويتوفر لهما التعدد اللغوي ومن كوادر يمكن توظيف طاقاتها للمساهمة في تنمية مجتمع المعرفة.

### الضيوف الأعزاء،

إننا نشهد اليوم الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي خيمت بظلالها علينا جميعاً، لكن لعل هذا هو الوقت المناسب لتوحيد الجهود وتبادل الخبرات للحد من الآثار

السلبية لهذه الأزمة العالمية على مجتمعاتنا الأفروآسيوية التي تضم أكبر نسبة من سكان العالم.

ولعل مبادرة مجتمع المعرفة الأفروآسيوي تشكل فرصة ممتازة ليكون قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأداة والوسيلة المناسبة لمساعدة القارتين على السواء، شريطة صياغة المبادرة على نحو مناسب يتيح إدارتها بصورة فعالة وهو الأمر الذي يتطلب التزامًا حقيقيًا من جميع الشركاء.

ومما يدعونا للتفاؤل أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتصف بالديناميكية مما يؤهله لتحمل الأزمات المالية. هذا فضلا عن أن أبواب القطاع ما تزال مفتوحة للاستثمار في مختلف المجالات وتطوير البنية التحتية الأساسية، وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات بنظام التعاهد outsourcing وتوفير خدمات المحتوى الإلكتروني المتعدد اللغات حيث يعد التعاون الإفروآسيوي له أهمية خاصة في هذا الصدد نظرا للقدرات الهائلة لهذه الصناعة الجديدة الواعدة.

### الضيوف الكرام،

يحدوني الأمل في استمرار جسور الحوار بين القارتين الإفريقية والآسيوية التي شهدت تنامياً ملحوظاً أثناء دورات انعقاد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات واجتماعاتها التحضيرية والتي انعقدت دورتها الثانية على أرض إفريقيا في تونس في عام 2005، حيث ساهمنا معا في وضع أجندة هذه القمة ولعبت كل من القارتين الإفريقية والآسيوية دورا رئيسيا في تحديد خريطة أعمال مرحلة ما بعد القمة بما في ذلك تكوين منتدى إدارة وحوكمة الانترنت. وقد التقينا كمجتمع أورواسيوي بفاعلية في دورة المنتدى التي انعقدت بالهند في ديسمبر 2008 تحت عنوان "الانترنت للجميع" حيث تسلمت فيها مصر رئاسة المنتدى للدورة الجديدة والذي ستستضيفه مصر في دورته الجديدة في عام 2009. وإننا لنأمل أن تشهد دورة منتدى إدارة الانترنت بشرم الشيخ في 2009 عودة قوية للتواجد الإفريقي والآسيوي الذي سعدنا به طوال العملية التحضيرية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات والذي أثبت قدرته على التفاوض وتحديد أولويات مجتمع المعرفة بل وفرضها على المجتمع الدولي بأسره. ومن هنا أدعوكم جميعا للمشاركة أيضا في هذا الحوار العالمي وإلى تناول أبعاد "مستقبل اقتصاد المعرفة" المعنى بتداخل تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة مثل أسلوب إدارة الأعمال، والابتكار، والعلاقة بين المواطن والحكومة... وما إلى ذلك.

كما أتطلع إلى التوصيات الصادرة عن لقاءكم هذا. وبهذه الدعوة أصل إلى نهاية حديثي، مرة أخرى أجدد الترحيب بكم تمنيات الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء بمؤتمر مثمر وإقامة سعيدة في بلدكم الثاني مصر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته